



برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
14 January 2004

Arabic
Original: English

المشاوره الحكومية الدولية لتعزيز
القاعدة العلمية لبرنامج الأمم
المتحدة للبيئة
نيروبي، 14 - 15 كانون
الثاني/يناير 2004

تقرير المشاوره الحكومية الدولية لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

أولاً - افتتاح الاجتماع

1 - افتتح الاجتماع السيد شفقت كاكاخيل نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الساعة 9:45 صبيحة يوم الأربعاء، 14 كانون الثاني/يناير 2004، وفي معرض ترحيبه بالمشاركين ذكر أن وزراء البيئة في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي انعقد في كارتاخينا في شباط/فبراير 2002 قد أوصى بإجراء المزيد من البحث لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك عن طريق تحسين قدرته على رصد وتقييم التغير البيئي العالمي بما في ذلك أمور من بينها من خلال إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي. وبغية تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استحدثت الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عملية تشاورية تعاونية شاملة ضمت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوسط العلمي. وهذه العملية التشاورية، هي التي أطلق عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقب "المبادرة العلمية".

2 - وقال إنه وفقاً لطلب مجلس الإدارة، تشاور برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوسط العلمي

بشأن تحديد الثغرات وأنواع احتياجات التقييم المتصلة بالبيئة والتغير البيئي. وتعد المشاركة الحكومية الدولية الجارية استعداداً للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في جيجو في آذار/مارس 2004. ولاحظ أن المدير التنفيذي قد استفاد من المشاركة الحكومية الدولية لتنظيم اجتماع ليومين لخبراء علميين وتقنيين مرموقين الذي تم خلال اليومين السابقين وكذلك اجتماع غير رسمي مشترك بين الوكالات في 16 كانون الثاني/يناير 2004 بعد المشاركة الحالية. وستعمل الاستنتاجات التي أسفرت عنها مداورات المشاركة الحكومية الدولية الحالية على إثراء نتائج التقرير التجميعي، وستشكل مدخلات هامة بالنسبة لتقرير المدير التنفيذي المقدم إلى الدورة الاستثنائية الثامنة، وتساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منح الأولوية للأنشطة البرنامجية الأخرى في مجال التقييمات البيئية. وتمنى للمشاركين كل التوفيق في مناقشاتهم ومداولاتهم.

3 - رحب السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في بيانه الافتتاحي بالمشاركين الوافدين إلى مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا وتوجه بالشكر إلى العلماء المشاركين بمن فيهم أولئك القادمون من المجلس الدولي للاتحادات العلمية واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة لما قدمته من مشورات، وللنتائج المثمرة للاجتماع العلمي الذي عقد يومي 12 و13 كانون الثاني/يناير 2004. وقد تحققت هذه العملية الجارية بفضل الدعم المالي للحكومات، وفي هذا الإطار توجه بالشكر إلى حكومتي النرويج وهولندا لسخائهما في توفير الدعم للعملية وللإطار الحالي بوجه خاص.

4 - واعترف بأهمية تقييم الارتباطات المتداخلة في تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بما في ذلك عمل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والصلة بخطة تنفيذ جوهانسبرج بأهداف وجدول زمنية محددة. وشدد على مجالات تستدعي الاهتمام مثل بناء القدرات في البلدان النامية؛ وتقوية شبكة مراكز التعاون التي طورت من خلال عملية توقعات البيئة العالمية، وجعل التعاون بين بلدان الجنوب - الجنوب أكثر إنتاجاً، وتطوير الشراكات مع هيئات من قبيل المجلس الأولي للاتحادات العلمية وأكاديمية العلوم في العالم الثالث. وشدد على أهمية العثور على نتائج قابلة للتنفيذ للأسئلة الثلاثة قيد الاستعراض، وحث العلماء الحاضرين على التركيز على مسائل تتصل بكوكب الأرض وذلك قبل التوجه بأفكارهم نحو القمر والمريخ.

5 - وحضر المشاورة 157 ممثلاً حكومياً من 93 بلداً وأكثر من 50 مراقباً من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات علمية. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين على الموقع الشبكي science.unep.org.

6 - وحضر المشاورة ممثلو الحكومات التالية:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - إسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية جيبوتي، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، الصرب والجبل الأسود، الصومال، الصين، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قبرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

7 - إضافة إلى ذلك حضر المشاورة مراقبون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى بصفة مراقبين:

المركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية؛ واللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المعرضة للانقراض؛ وشعبة العلوم الإيكولوجية وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومركز تطوير الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومعهد الطاقة والموارد؛ ومؤسسة انجسون الاستشارية؛ ووكالة البيئة الأوروبية؛ والتقييم العالمي للمياه الدولية؛ والمختبر البحري البيئي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمبادرة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا من أجل الاستدامة؛ ومعهد العولمة والتنمية المستدامة؛ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ والمركز الدولي للمعلومات العلمية والتقنية؛ والمجلس الدولي للعلوم؛ والبرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية المعني بالتغير البيئي العالمي؛ والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية؛ والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية؛ والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في شرق أفريقيا؛ وجامعة كوانساي جاكوبين؛ وتقييم النظم الإيكولوجية للألفية؛ والمعهد الوطني للصحة العامة والبيئة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وأمانة الأوزون؛ والمركز الاتحادي الروسي للاستجابة للطوارئ البيئية؛ واللجنة الاستشارية العلمية لوكالة البيئة الأوروبية؛ والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية؛ واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية؛ وجامعة ستانفورد؛ وجامعة طونجاي؛ والمركز

العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - النظام العالمي للرصد البيئي/المياه؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)؛ وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة؛ وجامعة ويتوتسراند؛ والبنك الدولي؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ثانياً - تنظيم العمل

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

8 - نظراً لأن المشاورة الحكومية الدولية قد دعي إليها من جانب مجلس الإدارة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الإشراف الإداري على البيئة الدولية، فقد اتفق على أن يعمل أعضاء مكتب مجلس الإدارة بوصفهم أعضاء منتخبين للمشاورة الحالية. فعلى إثر مقترح قدمه رئيس مجلس الإدارة، عينت الأنسة تانيا فان جول (هولندا) إحدى نواب رئيس المكتب، رئيسة للمشاورة الحالية وأقر تعيينها بالتركية. وطلب من السيد بيتر كوبرفا (الجمهورية التشيكية) وهو عضو أيضاً في المكتب القيام بدور المقرر.

9 - قالت الرئيسة إن مكتب مجلس الإدارة قد لاحظ المستوى الكبير من الاهتمام من جانب الحكومات في عملية المشاورة الحالية، ورحبت بالتقرير التجميعي، وقيام المدير التنفيذي بتيسير المشاورة الحالية، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به الأمانة في إعداد الوثائق للاجتماع.

باء - تنظيم الاجتماع

10 - اعتمد جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/SI/IGC/1، وكما هو مبين في المرفق الأول لهذا التقرير.

11 - ولاحظت الرئيسة أن المدير التنفيذي قد أوصى بأنه على الجلسات العامة أن تتناول الأسئلة الثلاثة التي طرحها مقرر مجلس الإدارة 1/22 أولاً ألف، وهي بالتحديد السؤال 1: ما هي الثغرات المحتملة وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟ السؤال 2: كيفية وفاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى باحتياجات التقييم هذه؟ السؤال 3: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟. وتتمثل مهمة المدير التنفيذي في إحالة موجز بالتوصيات والاستنتاجات التي أسفرت عنها المشاورة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة.

12 - وعقب مقترح قدمته الرئيسة اتفقت المشاورة على إنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس للمساعدة في وضع التوصيات والاستنتاجات إجراء المناقشات الكاملة في

جلسات عامة. ومع أن الفريق ذو عضوية مفتوحة، فقد اتفق على أن تعرض كل مجموعة إقليمية عضوين وأن يترأس السيد أندرو كيبتون (كينيا) المجموعة.

ثالثاً - بحث الأسئلة الرئيسية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

13 - ولدى تقديم البند، وجه ممثل الأمانة الانتباه للوثائق UNEP/SI/IGC/2 (تجميع الردود بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، UNEP/SI/IGC/2/Add.1 (قضايا مطروحة للبحث فيما يتعلق بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) و UNEP/SI/IGC/INF/1 (مذكرة من الأمانة إلى جانب مشروع تقرير مرفق يحلّل الأسئلة الإضافية التي طرحتها الأمانة فيما يتعلق بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة). وقدمت أولى هذه الوثائق وهو التقرير التجميعي، تحليلاً لأسئلة واعتبارات مجلس الإدارة واستندت إلى 122 رداً موضوعياً وردت من 59 حكومة، و 21 منظمة حكومية دولية، و 17 منظمة غير حكومية و 25 مؤسسة علمية وذلك قبل 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

14 - وقال إن تجميع الردود للسؤال 1 حددت الفجوات التالية وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي:

- (أ) تقييم التحديات البيئية القائمة حالياً؛
- (ب) تقييم الارتباطات المتداخلة؛
- (ج) الموقية العلمية والملائمة والبروز والأهمية لعمليات التقييم؛
- (د) الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة؛
- (هـ) مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات.

15 - وتحت السؤال 3، فإن الخيار الإضافي المشار إليه في الفقرة 3 (د) من المقرر 1/22 أولاً ألف، لإمكانية إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي تم التعليق عليه من قبل معظم المستجيبين وكشفت الاستجابات عن اختلافات في الآراء فيما يتعلق بالقيمة المضافة لإنشاء مثل هذا الفريق. ولوحظ أن التعليقات بشأن وظائف فريق التقييم ووظائف الهيئة الاستشارية غير متوافقة بشكل تام حيث أن الفريق لا يقصد به إسداء المشورة وإنما كفاءة الموثوقية العلمية وتضمين الاستعراضات النظرية من الخبراء والحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة، فيما تشكل الهيئة الاستشارية جزءاً من عملية صنع القرارات. وبالنظر إلى الاختلافات القائمة حالياً في الآراء فيما يتعلق بإنشاء الفريق، اقترحت الأمانة بأنه تمثيلاً مع المبدأ القائل بأن الشكل يجب أن يتبع الوظيفة، فمن المستحسن محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة واسعة من احتياجات التقييم والوظائف أولاً ومن ثم استكشاف الحاجة إلى آليات لدعمها.

16 - ومن ثمّ دعت الرئيسة السيد طوماس روسويل، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للاتحادات العلمية لتقديم عرض موجز عن نتائج الاجتماع العلمي والتقني بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد قبل المشاورة الحالية في 12 و 13 كانون الثاني/يناير 2004.

17 - طرح السيد روسويل القضايا الأساسية لتدعيم القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها الحاجة إلى مدخلات من علوم طبيعية واجتماعية وهندسية وصحية وكذلك الشراكات مع الوسط العلمي الدولي ومع عناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ومع تقييمات جارية ومقررة ومع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف. وكان اعتقاد الاجتماع العلمي أن الدراسة المسحية التي أجريت لتوّها والاستجابات التي وردت توفر نقطة انطلاق ممتازة ومدخلات غنية لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. بيد أن هذا الاجتماع قد ركز على قضيتين وهما: الارتباطات المتداخلة بين التحديات البيئية وتعزيز الموثوقية العلمية لعملية لتوقعات البيئة العالمية. ولدى تناوله توصيات الاجتماع بالتفصيل بشأن هاتين القضيتين قال في الختام أنه على العلوم أن تكون أوثق صلة بالسياسات وأن المجتمع العلمي جاهز للإسهام في ذلك. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير موجز للاعتبارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع العلمي والتقني.

18 - ومن ثمّ دعت الرئيسة المشاورة للمضي في بحثها للبنود الواردة تحت الجلسات الثلاث وهي بالتحديد:

(أ) الجلسة الأولى: مناقشة بشأن السؤال 1، والاعتبارات ذات الصلة: ما هي الثغرات المحتملة وأنواع احتياجات التقييم من زاوية البيئة والتغير البيئي؟

(ب) الجلسة 2: مناقشة السؤال 2، والاعتبارات ذات الصلة: الكيفية التي يواجه بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى حالياً احتياجات التقييم؟

(ج) الجلسة 3: مناقشة السؤال 3، والاعتبارات ذات الصلة: ما هي الخيارات القائمة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع ضمن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

19 - وتتضح مداولات المشاورة بشأن هذه البنود في الفصل الرابع أدناه الذي يعرض الاستنتاجات والتوصيات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

20 - عرضت رئيسة المشاورة لدى تقديم البند، ثلاثة تقارير مقدمة من رئيس الفريق مفتوح العضوية لأصدقاء الرئيسة، تلخص المناقشات والاستنتاجات حول الأسئلة 1 و 2 و 3 تحت البند 3 من جدول الأعمال. واستعرض الاجتماع التقارير

الثلاثة ووافق عليها بعد إجراء تعديلات طفيفة عليها. وتقدم نصوص هذه التقارير تحت الفروع من ألف إلى جيم أدناه. ولُوحظ أن النقاط التي أثيرت في المشاورات الحكومية الدولية تتوافق إلى حد كبير مع استنتاجات التقرير التجميعي للمدير التنفيذي.⁽¹⁾

ألف - السؤال 1: ما هي الثغرات المحتملة، وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟

1 - تقييم التحديات البيئية الراهنة

21 - كثير من احتياجات التقييم التي حددت جاءت مطابقة لما هو في التقرير التجميعي. وأشار إلى ضرورة تحديد أولويات طويلة الأجل للتقييم على المستويين الدولي والوطني على حد سواء دعماً للرصد والإدارة البيئيين التكيفيين.

22 - تم الإقرار بوجود حاجة مستمرة لتقييم التحديات البيئية الراهنة ولتحديد قضايا جديدة وأخذة في الظهور.

23 - برزت حاجة إلى تقييم منهجيات جمع ورصد البيانات، بما في ذلك الفعالية التكاليفية وتوحيد مجموعات البيانات ووضعها بحيث يمكن معالجتها بصورة مشتركة، لتيسير تبادل المعلومات البيئية.

24 - أبرزت بلدان مختلفة عدداً من الاحتياجات الوطنية والإقليمية المحددة التي ينبغي التصدي لها، مثل المياه وتدهور الأراضي والغابات والمواد الكيميائية والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والاستهلاك والإنتاج والصحة البيئية والبشرية والأبعاد البيئية للأوضاع السابقة واللاحقة للنزاعات.

25 - ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الممثلة في البرنامج سواء الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية أو الدولية مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

2 - تقييم أوجه الترابط

26 - جرى التأكيد على ضرورة تقييم أوجه الترابط على نحو ما ورد تحديده في التقرير التجميعي. وتشمل أوجه الترابط هذه التغيرات البيئية الرئيسية المتشابكة من خلال التفاعلات النظامية والتغذية المرتدة وعبر المفاضلات في السياسات العامة والتكنولوجيات. وتشمل أيضاً التغيرات البيئية والإنمائية المتشابكة من خلال التفاعلات المعقدة بين المجتمع البشري والبيئة الطبيعية. وشددت بلدان عديدة على الحاجة لتقييم أوجه الترابط بين التدهور البيئي وقضايا مثل النقل والفقر والضغوط السكانية والتجارة واعتبارات الفوارق بين الجنسين. وتلزم هذه التقييمات لتعزيز دمج الشواغل البيئية في الخطط والسياسات القطاعية ولتقييم تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية.

27 - جرى الترحيب بالتوصية من الاجتماع العلمي التقني القاضية بضرورة تطوير تقييم لأوجه الترابط بالأسس العلمية بالتعاون مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛ غير أن التشديد انصب على ضرورة أن يكون مثل هذا التقييم مركزاً، وأن يتصدى للأسئلة الرئيسية ويكون متصلاً باحتياجات الحكومات. وفي ذلك الصدد روي أنه من الأفضل أن تحدد خريطة لأرضية التقييمات الراهنة، بما في ذلك أوجه الترابط كأساس لتحسين فهم الأنشطة الراهنة ولتحسين التنسيق. وينبغي أن يغطي هذا النهج أوجه الترابط بين البيئة والتنمية في سياق الغايات الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً⁽²⁾ وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة⁽³⁾.

3 - الوثوقية العلمية لعمليات التقييم البيئي وصحتها وملاءمتها

28 - جرى التأكيد على أن الوثوقية العلمية سوف تتعزز بإشراك أفضل الخبرات العلمية لتقوم بالتقييمات المستقلة الخاضعة لاستعراض النظراء، مع مراعاة التوازن الإقليمي.

29 - يجب أن تقوم التقييمات السليمة على البيانات الموثوقة وحدها؛ وبالنسبة لمعظم القضايا البيئية، فتنحصر نوعية البيانات وكميتها إلى التحسين. ومن بين التحديات الرئيسية، وبخاصة في البلدان النامية، تحسين جمع البيانات البيئية الموثوقة وإدارتها وتحليلها وتبادلها عبر وسائل مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة، تمكن البلدان من إدارة مواردها البيئية بصورة أفضل ومن المشاركة بفعالية في التقييمات البيئية الدولية.

30 - روي من الأمور الأساسية أن يتم التفاعل بين العلوم والسياسات العامة لكفالة صحة وملاءمة عملية تقييم البيئة. ويمكن تحقيق مثل هذا التفاعل عن طريق إجراء المزيد من المشاورات الفعالة المشتركة بين الحكومات والجهات متعددة أصحاب المصلحة.

31 - وحددت المعارف الأصلية والمحلية بوصفها مورداً مهماً لا بد من حمايته وإدارته وإدراجه في هذه التقييمات حسبما يتناسب.

4 - الفعالية التكاليفية للمؤسسات القائمة والتعاون بينها وتعزيزها

32 - جرى التشديد على ضرورة تحسين الفعالية التكاليفية للمؤسسات والاتفاقات البيئية القائمة متعددة الأطراف، والتعاون بينها وتعزيزها. وتعتبر المشاورات والتعاون

(2) أنظر A/56/326 و A/56/323.

وإقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي أمراً حاسماً لربط هذه التقييمات عبر مقاييس مختلفة وتعزيز تبادل المعلومات.

33 - ينبغي إيلاء اعتبار أكبر لتحليل تكاليف الفرص المباشرة أو غير المباشرة، للدهور البيئي مقارنة بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي.

5 - مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

34 - كان هناك تأييد قوي لتحسين القدرات الوطنية في البلدان النامية في مجال جمع البيانات وتحليلها والرصد البيئي والتقييم المتكامل. وشملت الاحتياجات المحددة تلك تطوير القدرات المؤسسية وتدريب الموظفين ونقل التكنولوجيات والمنهجيات المناسبة.

35 - وجرى التسليم بالحاجة إلى زيادة عدد العلماء القادرين على فهم عمليات صنع السياسات وتوفير المشورة الملائمة للسياسات العامة لصناع القرار على المستويات المناسبة.

36 - وجرت مناقشة لزيادة إشراك العلماء ومؤسسات البحوث من البلدان النامية في التقييمات البيئية الدولية.

باء - السؤال 2: كيف يفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى باحتياجات التقييم هذه؟

37 - تم الثناء على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقييمات البيئية، مع إشارات محددة إلى ما يلي:

(أ) نهج من القاعدة للقيمة والنهج التشاوري الذي تستخدمه عملية توقعات البيئة العالمية؛⁽⁴⁾

(ب) التقييمات المواضيعية، مثل تقييمات المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق على وجه التحديد؛ والتجارة؛ والأوضاع اللاحقة للنزاعات؛ والمياه والتنوع البيولوجي؛

(ج) تقرير الموارد العالمية؛⁽⁵⁾

(د) الدعم المقدم للتقييمات الإقليمية مثل توقعات البيئة الأفريقية،⁽⁶⁾ وبيئة أمريكا الشمالية،⁽⁷⁾ وتقرير توقعات البيئة العالمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛⁽⁸⁾

(4) أنظر <http://www.unep.org/GEO/>

(5) أنظر <http://www.unep.org/unep/state.htm>

(6) أنظر <http://www.unep.org/aeo/>

(7) أنظر <http://www.na.unep.net/publications/NA/geo-na.php3>

(هـ) المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.⁽⁹⁾

(8) أنظر <http://www.rolac.unep.mx/geoalc/English/english.htm>

(9) أنظر <http://www.unep-wcmc.org/>

38 - لوحظ دور وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى في التقييمات البيئية، ولا سيما ما يرتبط منها بالغلاف الجوي والمناخ والمحيطات، وأثني على ذلك الدور، وبخاصة الأدوار التي قامت بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والمجلس الدولي للاتحادات العلمية.

1 - تقييم التحديات البيئية القائمة

39 - جرى الإعراب على نطاق واسع عن التقدير للدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية التقييمات البيئية القائمة والمشاركة فيها وتنفيذها - مثل عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتوقعات البيئة العالمية، والتقييم العالمي للمياه الدولية ومشروع تقييم النظام الإيكولوجي للألفية.

40 - هناك منظمات أخرى، بما فيها هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والأكاديمية والقطاع الخاص والملتقيات الفكرية، لعبت أيضاً أدواراً رئيسية في إجراء التقييمات البيئية ودعمها. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن يوفر إطاراً عاماً للتنسيق وذلك بإجراء حصر دوري لأنشطة التقييم البيئية الجارية. وفي نفس الوقت يعمل على تفادي تكرار الجهود أو تعقيدها أو التدخل في الآليات القائمة، ما دامت تعمل بصورة جيدة.

2 - تقييم أوجه الترابط

41 - على الرغم من أنه أجريت بعض المحاولات لتقييم أوجه الترابط بين البيئة والتنمية وبين مختلف التحديات البيئية، فلا بد من زيادة الاهتمام بالاعتبارات المحددة الواردة تحت السؤال 1 أعلاه، ويمكن دمج تلك الاعتبارات كذلك في عملية توقعات البيئة العالمية.

42 - ينبغي الاستفادة الكاملة من التخصصات والخبرات المتاحة داخل جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات وأصحاب المصلحة في التقييمات البيئية.

3 - الموثوقية العلمية في عملية التقييم البيئي وصحتها وملاءمتها

43 - على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى، تتصدى لتلك الشواغل، فينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للاعتبارات المحددة الواردة تحت السؤال 1. على سبيل المثال، حُددت مسألة البيانات باعتبارها مكوناً رئيسياً في توطيد الموثوقية العلمية، ويلزم بذل المزيد لتحسين جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها.

44 - تتيح نتائج قمة رصد الأرض،⁽¹⁰⁾ التي عقدت في واشنطن العاصمة، في 31 تموز/يوليه 2003، والعمل المستمر الذي يقوم به الفريق المتخصص المعني برصد الأرض، المنشأ في القمة، تتيح فرصاً لتحسين التقييم البيئي ورصده.

(10) أنظر <http://www.earthobservationsummit.gov/>.

4 - الفعالية التكاليفية للمؤسسات القائمة والتعاون بينها وتعزيزها

45 - هناك مجال كبير لتحسين التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع أمانات الاتفاقيات، وكذلك مع المنظمات الوزارية الإقليمية، من أجل مضاعفة التأثيرات المتناسقة وإغتنام فرص تحقيق الوفورات عن طريق الحرص على زيادة استغلال الآليات من مثل فريق الإدارة البيئية⁽¹¹⁾ وبرنامج رصد الأرض.⁽¹²⁾

5 - مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

46 - لُوْحِظَ الدور المهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات، ولا سيما دور المراكز المتعاونة في البلدان النامية، من خلال عملية توقعات البيئة العالمية. بيد أنه ينبغي ربط هذا الدور بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات التي ستعرض على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة في آذار/مارس 2004.⁽¹³⁾

47 - واعتبر دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التعاون مع مراكز الامتياز في البلدان النامية، وتوأمة المؤسسات الموجودة في الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب - الجنوب بمثابة مهمة هامة لا بد من زيادة تعزيزها. وفي هذا الصدد، لوحظت أهمية الحاجة إلى زيادة القدرات النوعية والكمية لدى المكاتب الإقليمية والميدانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم - السؤال 3: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

48 - أعيد التشديد على الكثير من الخيارات لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الواردة في التقرير التجميعي. ولوحظ أن هذه الخيارات قد تكون متبادلة التدايم.

49 - وكان هناك توافق عام بالأراء إزاء ضرورة تعزيز أنشطة التقييم للقاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما تظل ضمن نطاق ولاية البرنامج مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المبينة تحت السؤالين 1 و 2 أعلاه، وتم الاعتراف بأن الكثير من التوصيات قد انطوت على أنشطة إضافية يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذها، وأنه من المتعذر تنفيذ مثل هذه الأنشطة الإضافية بما هو موجود حالياً من موظفين ومخصصات للميزانية.

(11) أنظر <http://www.nyo.unep.org/emg1.htm>

(12) أنظر <http://www.earthwatch.unep.net/index.php>

(13) أنظر أيضاً مقرر مجلس الإدارة 17/22 أولاً.

50 - ووردت الإشارة بالتحديد إلى التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء العلمي والتقني فيما يتعلق بتعزيز الموثوقية العلمية لعملية توقعات البيئة العالمية. ومن بين الإجراءات التي قد تتخذ ما يلي:

- (أ) تعزيز الارتباطات مع التقييمات الأخرى والمجتمع العلمي الدولي؛
- (ب) تحسين كمية البيانات البيئية ونوعيتها وسبل الحصول عليها؛
- (ج) مواصلة تعزيز عملية الاستعراض النظير العلمي لتوقعات البيئة العالمية؛
- (د) تقوية وتوسيع شبكة المراكز المتعاونة مع مؤسسات إضافية ذات موثوقية علمية عالية في جميع الأقاليم.

51 - ورؤي أن جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات في المجال البيئي للبحث والرصد والتقييم هي جهود هامة للغاية، ينبغي تعزيزها وزيادتها على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ويجب الأخذ في الاعتبار هذه الجهود لدى تطوير الخطة الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات التي طلبها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقره 17/22 أولاً. ومن بين الإجراءات التي قد تتخذ ما يلي:

- (أ) تعزيز القدرة على البحث وجمع البيانات والتحليل في المجال البيئي؛
- (ب) تعزيز قدرات الرصد والتقييم لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخبرته؛
- (ج) تعزيز ترتيبات التعاون والدعم لمؤسسات وطنية ودون إقليمية وإقليمية بما في ذلك عمليات التبادل العلمي وإنشاء شبكات بيئية ومعلوماتية متداخلة الاختصاصات؛
- (د) تعزيز دعم الهيئات الفرعية ومبادرات معنية بالتقييم والإنذار المبكر والتعاون معها بشأن قضايا بيئية بازغة ولا سيما في سياق الأطر الإقليمية مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وغيرها من مبادرات إقليمية ودون إقليمية؛
- (هـ) تقوية وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي حسبما يتناسب وذلك لزيادة فعالية التقييمات البيئية الشاملة؛
- (و) مواصلة تعزيز الموثوقية العلمية، وزيادة أطر التعاون للتقييم والرصد لتوقعات البيئة العالمية وتقييمات أخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مراكز متعاونة على جميع المستويات، بما في ذلك تلك الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (ز) شحذ وعي راسمي السياسات بشأن القيمة التي تنطوي عليها البحوث البيئية بالنسبة لصانعي القرارات؛

(ح) مساندة تقييمات القضايا البيئية ذات الأهمية الإقليمية ودون الإقليمية بما في ذلك الدعم المقدم من خلال المراكز المتعاونة؛

(ط) الترويج لنهج الشراكة المتماسكة حيال بناء القدرات وتعبئة الموارد لتطوير منهجيات وترتيبات التدريب والتدريب المؤسسي للتقييم والرصد وجمع البيانات بما في ذلك استخدام المعلومات بواسطة السوائل.

52 - ولوحظ أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق متابعته للاستنتاجات والتوصيات الواردة تحت السؤالين 1 و 2 أعلاه، يمكنه وضع الخطوط العريضة لمشروع مواصفات تقييم محتمل للارتباطات المتداخلة؛ ولوحظ أنه إذا ما أُريد لتقييمات الارتباطات المتداخلة أن تكون عملية، فعليها أن تكون مركزة.

53 - وأكدت المشاورة النتائج الواردة في التقرير التجميعي فيما يتعلق باختلاف الآراء بشأن إنشاء فريق حكومي دولي معني بالتغير البيئي العالمي.

54 - وتم التشديد على الحاجة إلى تقوية الآليات القائمة حالياً بأسلوب متماسك. وقد تشمل الخيارات لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يلي:

(أ) ترتيب أولويات التقييم ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية المنقح عليها دولياً، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في شكل إطار متماسك للشراكة في التقييم البيئي؛

(ب) تشجيع التعاون والتوافق النشاطي بين المنظمات الحكومية الدولية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمنظمات البيئية الإقليمية وبخاصة من خلال زيادة كفاءة استخدام الآليات القائمة حالياً؛

(ج) استكشاف متطلبات الآليات المتفاعلة من أجل تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات؛

(د) قيام المدير التنفيذي بدعوة الهيئات الاستشارية العلمية إلى الانعقاد ربما بالاعتماد على تجارب وخبرات وموارد الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، وذلك لمتابعة استنتاجات وتوصيات المشاورة؛

(هـ) تعزيز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والأكاديمية والقطاع الخاص والملتقيات الفكرية للإبداع؛

(و) إدراج المعرفة المحلية والتقليدية في عمليات جمع البيانات والتقييم البيئي.

55 - ضمان إدراج المنظورات الجنسانية في صلب عمليات التقييم البيئي والإنذار المبكر على جميع المستويات وتعزيزها.

56 - وشُدّد على الدور الرئيسي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تحديد الأولويات للتقييمات. كما تمت الإشادة بقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستجابة للقضايا البازغة والكوارث الطبيعية، وطرحت موضوعات إضافية عدة للنظر فيها ولا سيما تلك المتصلة بالمياه.

خامساً - اعتماد التقرير

57 - اتفقت المشاورة على أن تقوم الأمانة بوضع الصيغة النهائية للتقرير، عاملة بالتشاور مع المقرر، ويتم تعميمه على كل المشاركين بمجرد انتهائه.

سادساً - اختتام الاجتماع

58 - وبعد تبادل عبارات المجاملة كالمعتاد، أعلنت الرئيسة اختتام الاجتماع في الساعة 6:45 من مساء الخميس 15 كانون الثاني/يناير 2004.

المرفق الأول

المشاورة الحكومية الدولية لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

نيروبي، 14 - 15 كانون الثاني/يناير 2004

جدول الأعمال المؤقت

- 1 - افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال.
- 2 - تنظيم العمل:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) تنظيم الاجتماع.
- 3 - بحث المسائل الرئيسية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة
للبيئة:
 - (أ) الجلسة 1: مناقشة بشأن المسألة 1، والاعتبارات ذات الصلة: ما هي
الثغرات المحتملة وأنواع احتياجات التقييم من زاوية البيئة والتغير البيئي؟
 - (ب) الجلسة 2: مناقشة بشأن المسألة 2 والاعتبارات ذات الصلة: الكيفية
التي يواجه بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى حالياً احتياجات
التقييم تلك؟
 - (ج) الجلسة 3: مناقشة بشأن المسألة والاعتبارات ذات الصلة: ما هي
الخيارات القائمة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع ضمن
دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة؟
- 4 - خاتمة وتوصيات.
- 5 - اعتماد التقرير.
- 6 - اختتام الاجتماع.

المرفق الثاني

الاجتماع العلمي والتقني بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة
للبيئة، نيروبي، 12 - 13 كانون الثاني/يناير 2004

تقرير موجز عرضه على المشاورة الحكومية الدولية (14 - 15 كانون الثاني/يناير
2004) السيد طوماس روسويل، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للعلوم بالإتابة عن
المشاركين في الاجتماع العلمي والتقني

1 - شارك حوالي 40 من ممثلي المنظمات العلمية على نطاق العالم في الاجتماع
العلمي والتقني بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعقود في مقر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في 12 و 13 كانون الثاني/يناير 2004. ونظر
المشاركون في التقرير التجميعي⁽¹⁴⁾ بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة
للبيئة (المبادرة العلمية)، الذي عمل على تجميع الاستجابات لمقرر مجلس الإدارة 22/
1 أولاً (ألف) وأجروا مناقشات متعمقة بشأن هذه القضايا.

2 - وأسفرت مداورات الاجتماع عن التوصيات التالية، وخرج المشاركون بما
يلي:

(أ) أن هذه مبادرة هامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) أن العلوم ضرورية لتحديد المشاكل البيئية ووضع الحلول؛

(ج) أن تطوير السياسات ينبغي أن يقوم على أساس أفضل المعارف
المتاحة؛ و

(د) أن الصلات بين البحوث العلمية والرصد والتقييم والسياسات هي
صلات جوهرية.

3 - وتعزيزاً للقاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا بد من التصدي لقضايا
أساسية من بينها ما يلي:

(أ) الحاجة إلى مدخلات من علوم طبيعية واجتماعية وهندسية وصحية؛

(ب) الحاجة إلى الشراكات بما فيها تلك القائمة مع:

'1' المجتمع العلمي الدولي مثل المجلس الدولي للاتحادات العلمية
وأكاديمية العلوم للعالم الثالث؛

'2' عناصر أخرى لمنظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

- ‘3’ التقييمات القائمة والمقررة؛ و
- ‘4’ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

4 - وخلص المشاركون إلى ما مفاده أن الردود على أسئلة مجلس الإدارة وفرت نقطة ممتازة لانطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكانت النتائج مهمة بالنسبة لكل من المجتمعات العلمية ومجتمعات السياسات العامة وبينت الردود على أسئلة مجلس الإدارة وخاصة السؤال 2 (أ)، بعض الاحتياجات غير المحققة والثغرات فيما يتعلق بالتقييم وهي متضمنة في خمس مجموعات من الصندوق 1 من التقرير التجميعي.

5 - ويركز هذا التقرير الملخص للاجتماع العلمي والتقني على قضيتين ويقدم التوصيات بشأن ما يلي:

(أ) الاحتمالات لتحقيق الاحتياجات غير المحققة المذكورة آنفاً (ربطها بالمجموعات الخمس في الصندوق 1 من التقرير التجميعي) وبالتالي تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) تعزيز الموثوقية العلمية لعملية توقعات البيئة العالمية.

6 - ولدى تحقيق بعض من هذه الاحتياجات تم اقتراح آليتين:

(أ) تقرير هادف يركز بوجه خاص على الارتباطات المتداخلة بيد صانعي التغيير والقطاعات، وتم إبراز النقاط التالية:

'1' الطابع المهيمن للأهداف الإنمائية للألفية - أي إدراج قضية البيئة في صلب جدول أعمال التنمية؛

'2' الحاجة إلى تحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛ وأنه على برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة فيها وإقامة صلات أقوى مع الأمانات؛

'3' الحاجة إلى تحقيق أهداف الاتفاقيات وبذلك إعداد تقرير هادف في شراكة مع الاتفاقيات؛

'4' الحاجة إلى توليف تقارير التقييم التي سبق أن تصدت لبعض الارتباطات المتداخلة (مثلاً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي، تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، وتقرير الفريق الاستشاري العلمي والتقني (الموجه نحو المشاريع))، ونحو ذلك؛

'5' ضرورة التصدي لقضايا علمية مترابطة وحيث يوجد طلب من الناحية العلمية والتقنية؛

'6' الحاجة إلى رسم وتنسيق صورة التقييم وتفهم هذه الصورة (مثلاً أن بعض التقييمات جعلت الحكومات الوطنية تجد صعوبة في التعامل معها)؛ النظر أيضاً في رسم السياسات

(الأهداف الإنمائية للألفية والبرنامج المحدد للجماعة الأوروبية المعني بالطاقة والبيئة والتنمية المستدامة ونحو ذلك)؛

‘7’ الشرط الذي يقضي بأن يكون التقرير سياسي المنحى، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والأدوات والمنهجية والمؤشرات للإسهام في تحقيق النواتج؛

‘8’ الحاجة إلى إدراج مسألة بناء القدرات منذ البداية بإشراك الخبراء، وإدراج العمل القائم على ألا يغيب عن الأذهان الصلات بعمليات مثل عقد الأمم المتحدة للتنظيف من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

‘9’ ضرورة إدراج فكرة الإدارة التكميلية ودورات التعليم والمنهجيات والبيانات (بما في ذلك المعارف الأصلية والجودة والتغطية، مع إيلاء الاهتمام إلى مراقبة الجودة والرصد). ويجب إخضاع الاستجابات إلى تدقيق واقعي؛

‘10’ الاقتراح بأنه ينبغي للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء لجنة استشارية لمنح التركيز للقضايا والعمليات؛ ويمكن أن تستند القضايا التي ستعالج إلى الاستجابات لأسئلة مجلس الإدارة وقد تحمل طابعاً عالمياً أو إقليمياً؛

‘11’ إمكانية الإشراف في اللجنة الاستشارية المقترحة لممثلين من الاتفاقيات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات غير حكومية، وتقييمات، الذين يقومون ببحث مجال التركيز والعملية. ولتعزيز الشراكات، يتعين على فريق الخبراء المرشح أن يتضمن ممثلين من مختلف أقاليم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن مختلف التقييمات (المكتملة منها والمرحلية)، ومن المؤسسات العلمية الدولية ومن الاتفاقيات؛

‘12’ الحاجة إلى ربط التقرير بعملية توقعات البيئة العالمية ونواتجها؛

(ب) تعزيز الموثوقية العلمية لعملية توقعات البيئة العالمية. وقد تضمنت التوصيات بالتفصيل الاحتياجات التالية؛

‘1’ تعزيز الارتباطات مع التقييمات والمجتمع العلمي الدولي من خلال المنظمات المختصة (مثل المجلس الدولي للاتحادات العلمية بما في ذلك اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة له والبرامج البحثية الأربعة المعنية بالتغير العالمي)؛

- '2' تحسين عمليات الاستعراض؛
- '3' ضمان مشاركة عدد كافٍ من المراكز المتعاونة ذات الموثوقية العلمية العالية؛
- '4' إقامة التعاون بشأن بناء القدرات مع مختلف المؤسسات المشاركة والمرتبطة بمثال من قبيل عقد الأمم المتحدة للتتقيف من أجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك لضمان وجود ما يكفي من قدرات لإجراء التقييمات وتحقيق النتائج.
- 7 - وعلى سبيل المثال، أوصي بأنه بالنسبة لعملية تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، فإن الارتباطات المتداخلة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي يجب أن تبحث بالتحديد وتلقم النتائج في تقرير الارتباطات المتداخلة المتوخى.
- 8 - وفي الختام، روي أن من الضروري تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن الاجتماع العلمي والتقني ليس سوى مجرد خطوة أولى في عملية أساسية - فما يلزم هو أكثر بكثير من ذلك. فعلى العلوم أن تصبح أكثر ارتباطاً بالسياسات والوسط العلمي جاهز للإسهام في تحقيق هذه الغاية.